التعاون الصناعي بين جمهورية العراق وجمهورية المانيا الديمقراطية ١٩٧٦-١٩٨٠

أ.د. محمد يحيى احمد
جامعة الانبار – كلية الآداب –
قسم التأريخ
art.dr.mohammed.y57@uoanbar.edu.iq

ميس طلب عبد
جامعة الانبار – كلية الآداب –
قسم التأريخ
may19a4006@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: تعاون صناعي، العراق– المانيا الديمقراطية، ١٩٧٦-١٩٧٨.

كيفية اقتباس البحث

احمد ، محمد يحيى ، ميس طلب عبد، التعاون الصناعي بين جمهورية العراق وجمهورية المانيا الديمقراطية ١٩٧٦-١٩٨٠،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Industrial cooperation between Iraq and the German Democratic Republic 1976-1980

prof.Dr.Mohammed yahia Ahmed
Anbar University - College of Arts - Department of History

Researcher: Mays Talab Abed
Anbar University - College of Arts - Department of History

Keywords : Industrial cooperation, Iraq-Germany, 1976-1978.

How To Cite This Article
Ahmed, Mohammed yahia, Mays Talab Abed, Industrial cooperation between Iraq and the German Democratic Republic 1976-1980,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Objectives: The aim of this research is to study the industrial relations that existed between the Iraqi government and the German Democratic Republic, as well as industrial plans and methods for developing this sector through agreements and protocols, as well as reciprocal visits between the two sides and joint reports.

Methodology: The study method was based on collecting information from work programs and introductory tables, through which the organization, arrangement, and writing were carried out.

Results: The relations that existed between Iraq and the German Democratic Republic present us with a model of political, industrial, economic, agricultural, and cultural relations, as well as all other areas, which contributed effectively to the advancement of the existing reality in Iraq through the transfer of ideas and experiences, as well as goods, equipment, and machinery from the German Democratic Republic.

Conclusion: The study revealed that industrial relations between the two sides were among the most important relationships existing between the two governments, compared to relations with other sectors. Strong and close ties existed within the industrial sector, evidenced by the agreements and protocols concluded, in addition to the exchange of visits between the two sides. During this period, many important industrial projects were established, including oil refineries for the production of petroleum derivatives, cement factories, and various types of chemical fertilizers, such as phosphate and nitrogen fertilizers, in addition to the extraction of sulfur from local mines. Petrochemical plants were also established to produce ethylene and polyethylene, and to develop the sponge iron industry. The importance of these industries lies in their reliance on local raw materials, which increases the chances of self-sufficiency and reduces dependence on foreign imports. This represents a strategic step towards sustainable industrial development in Iraq, which positively reflects on the growth, development, and prosperity of the Iraqi economy.

ملخص

الاهداف// ان الهدف من هذا البحث هو دراسة العلاقات الصناعية التي كانت قائمة بين الحكومة العراقية وحكومة المانيا الديمقراطية، فضلا عن الخطط الصناعية وكيفية تطوير هذا القطاع من خلال عقد الاتفاقيات والبروتوكولات فضلا عن الزيارات المتبادلة بين الجانبين والمحاضر المشتركة.

المنهجية// ان اسلوب الدراسة جاء من خلال جمع المعلومات من برامج عمل وجداول تعريفية، ومن خلالها تم التنظيم والترتيب والكتابة.

النتائج// ان العلاقات التي كانت قائمة بين العراق وجمهوري المانيا الديمقراطية تظهر لنا انموذجا من العلاقات السياسية والصناعية والاقتصادية والزراعية والثقافية فضلا عن كافة المجالات الاخرى، والتي اسهمت بشكل فعال في النهوض بالواقع القائم في العراق من خلال نقل الافكار والتجارب فضلا عن البضائع والمعدات والآليات من ألمانيا الديمقراطية.

الخلاصة: من خلال الدراسة تبين لنا ان العلاقات الصناعية بين الجانبين كانت من اهم العلاقات التي كانت قائمة بين الحكومتين بالنسبة لما هو عليه للعلاقات مع القطاعات الاخرى، اذ كانت هناك علاقات وطيدة وقوية ضمن القطاع الصناعي، وما يدل على ذلك هو الاتفاقيات والبروتوكولات التي كانت تعقد بالإضافة الى تبادل الزيارات بين الجانبين، كما أقيمت في هذه الفترة العديد من المشاريع الصناعية الهامة منها مصافي النفط لإنتاج المشتقات النفطية ومصانع

الأسمنت وأنواع مختلفة من الأسمدة الكيماوية مثل الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية بالإضافة إلى استخراج الكبريت من المناجم المحلية. كما تم إنشاء مصانع البتروكيماويات لإنتاج الإيثيلين والبولي إيثيلين، وتطوير صناعة الحديد الإسفنجي، وتكمن أهمية هذه الصناعات في اعتمادها على المواد الخام المحلية، مما يزيد من فرص الاكتفاء الذاتي ويقلل الاعتماد على الواردات الخارجية، ويمثل هذا خطوة استراتيجية نحو التنمية الصناعية المستدامة في العراق، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على نمو وتطور الاقتصاد العراقي وازدهاره .

المقدمة...

تعد الصناعة أحد الركائز الأساسية المهمة التي تقوم عليها نهضة وتقدم الأمم. اذ لا يمكن لأية دولة أن تحقق تنمية اقتصادية وتكنولوجية حقيقية دون وجود قاعدة صناعية قوية تشكل ركيزة أساسية في بنيتها الاقتصادية. ويساهم القطاع الصناعي بشكل فعال في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل متنوعة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين القدرة التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق حظي القطاع الصناعي في العراق باهتمام كبير، ولا سيما في العقد الممتد من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠، اذ شهدت الصناعة العراقية نمواً كبيراً من حيث التنظيم والإنتاج وتطوير البنية التحتية الصناعية.

ويأتي هذا النمو نتيجة لعدد من العوامل أبرزها تطور المهارات الفنية والإدارية، وتحسن القدرات التسويقية، وتوافر العمالة الماهرة، وتوسع الأسواق المحلية والأجنبية، وتوافر رأس المال والعملات الأجنبية، مما ساهم في تمويل المشاريع الصناعية. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في زيادة عدد المشاريع الصناعية وتحول التركيز من صناعات السلع الاستهلاكية البسيطة إلى الصناعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأعلى.

وفي هذه الفترة أقيمت العديد من المشاريع الصناعية الهامة منها مصافي النفط لإنتاج المشتقات النفطية ومصانع الأسمنت وأنواع مختلفة من الأسمدة الكيماوية مثل الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية بالإضافة إلى استخراج الكبريت من المناجم المحلية. كما تم إنشاء مصانع البتروكيماويات لإنتاج الإيثيلين والبولي إيثيلين، وتطوير صناعة الحديد الإسفنجي. وتكمن أهمية هذه الصناعات في اعتمادها على المواد الخام المحلية، مما يزيد من فرص الاكتفاء الذاتي ويقلل الاعتماد على الواردات الخارجية. ويمثل هذا خطوة استراتيجية نحو التنمية الصناعية المستدامة في العراق.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم تطرق الباحثين لهذا الموضوع بالدراسة، لذا تعد الدراسة من الموضوعات التي تناولها الباحثون كعناوين فرعية، الا انه لم يعالج احدا منهم الموضوع في فترة الدراسة الممتدة من ١٩٧٦-١٩٧٧ كدراسة مستقلة. وبذلك فإن ميزة الدراسة تكمن بأنها من اوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على نحو اشمل.

التعاون الصناعي بين جمهورية العراق
وجمهورية المانيا الديمقراطية ١٩٧٦-١٩٨٠

بدء العراق بالاتجاه خارجيا لتطوير قطاع الصناعة، اذ عمل العراق على تطوير علاقات اقتصادية مع الدول الاجنبية ولا سيما دول اوربا الشرقية[١].اذ بدء العراق بتقوية علاقاته مع دول اوربا الشرقية وذلك عن طريق اتجاهات شتى، اما عن طريق الاتفاقيات او عن طريق البروتوكولات او عن طريق اللجان المشتركة بين الجانبين، ومن ابرز الدول التي طور العراق علاقاته الاقتصادية معها كانت المانيا الديمقراطية، اذ عمل الطرفان على بناء علاقات متينة لتقوية اواصر التعاون الاقتصادي بينهما، ومن اجل تنفيذ ذلك التعاون عقد العراق مع المانيا الديمقراطية العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تضمنت جوانب عدة[٢]، وسبقت تلك الاتفاقيات والبروتوكولات زيارات عديدة بين الجانبين تناولت سبل التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وان تاريخ العلاقات بين البلدين تعود الى مطلع القرن العشرين، اما العلاقات الاقتصادية بينهما فيمكن تحديدها الى بداية الخمسينات وتعود العلاقات الى عدة مراحل يمكن تقسيم تلك المراحل الى الاتفاقيات التي عقدت بين الجانبين، اهمها الاتفاقية التجارية التي تم توقيعها عام ١٩٥١م، ومدتها سنة واحدة قابلة للتجديد، وفي عام ١٩٦٣م تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني، اذ قدمت المانيا بموجبه تسهيلات اقتصادية قدرها (١٥٠) مليون مارك[٣]. فضلا عن ان الاقتصاد الالماني كان اقتصادا قويا، اذ ان القطاع الخاص في الاقتصاد الالماني كان يحتل مركزا مهما في رسم السياسة الاقتصادية لألمانيا الديمقراطية، وان دور الدول غالبا هو مساندة وتعضيد هذا الاتجاه، كما ان العلاقة بين ارباب العمل والعمال تتم بصفات خاصة تجعلها مختلفة عما هو موجود في الدول الرأسمالية الاخرى، اذ تتم تسوية النزاعات والاضطرابات بين الطرفين تحت مظلة الدولة وبإسم ما يعرف بالمصالحات الاجتماعية، ونتيجة لذلك فقد طورت المانيا الديمقراطية ذاتها لتكون اقوى واغنى الدول الاوربية اقتصاديا وسياسيا[٤].

بدأت العلاقات الاقتصادية تتطور بين الجانب العراقي والمانيا الديمقراطية، اذ قام العراق باستيراد اجهزة مختبرية ومعدات صناعية ومواد تعليمية وذلك من خلال الاشارة الى كتاب المانيا الديمقراطية المرقم (٤٧٤٣٢) والمؤرخ بتاريخ الثالث والعشرون من ايلول ١٩٧٦م نؤكد كتابنا المرقم (٣٧١٩٤) بتاريخ الثامن عشر من حزيران ١٩٧٦م، والمؤكد عليه بكتابنا المرقم (٤٤٧٧٤) بتاريخ الخامس عشر من ايلول ١٩٦٧م، وذلك من اجل الايعاز بإجراء تسوية مبالغ الشحنات موضوعة بحث كتب البنك المركزي العراقي المفصلة ادناه، ويجب ارسال مذكرة، اذ تم تخصيص المبالغ اللازمة في المنهاج الاستثماري والتي تحتسب عليها كلفة الاجهزة المختبرية والمعدات الزراعية والصناعية والمواد التعليمية الخاصة بالعقد (٤٠٤٥٢) الموقع بموجب الاتفاقية العراقية الالمانية الديمقراطية[٥].

جدول رقم (١) يوضح المبالغ المالية اللازمة في المنهاج الاستثماري وتواريخ صرفها[٦].

المبلغ	كتاب البنك المركزي
٥٨٩٣٣/٢٠٢	٣٩٨٢ بتاريخ ١٩٧٦/٧/١١
١٠١٦٨٧/٢٩٥	٤٢١٥ بتاريخ ١٩٧٦/٨/٨
٨٩٨٣٨/٦٤٣	٤٢١٧ بتاريخ ١٩٧٦/٨/٨
١٥٧٦٤١/٥١٠	٤٤٥٨ بتاريخ ١٩٧٦/٨/١١
٣٨١٢١/٣٢٥	٤٦٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥
٥٩١١٣/٩٢٨	٤٩١٥ بتاريخ ١٩٧٦/٩/١١

توسعت العلاقات بين الجانب العراقي والمانيا الديمقراطية، وذلك من خلال رسالة تلقاها نائب رئيس الجمهورية من هورست زندرمان[٧] Horst Zundermann رئيس وزراء المانيا الديمقراطية، وتسلم الرسالة وزير الخارجية وكالة سعدون غيدان[٨] من هنتر سكارت Hunter Skart سفير المانيا الديمقراطية ببغداد اثناء استقباله له يوم الاربعاء في العشرين من ايار ١٩٧٦م[٩]. كما زار وفد الاتحاد التعاوني الاستهلاكي في جمهورية المانيا الديمقراطية برئاسة مانفريد فريسز Manfrid Friesz مديرية التعاون العامة في العراق، واوضح مدير التعاون العام للوفد الضيف التطورات الايجابية الكبيرة التي حققتها الجمهورية العراقية، وكذلك قام الوفد التعاوني الالماني الديمقراطي بزيارة لعدد من الاسواق التعاونية في بغداد[١٠]، فضلا عن زيارة قام بها وزير الكهرباء والالكترونيات في المانيا الديمقراطية اوتفريد شتيكر Otfried Sticker الى العراق في الخامس والعشرين من ايار ١٩٧٦، وكان باستقباله طه الجزراوي وزير الصناعة

والمعادن، وبحث الجانبان العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها، وحضر الاجتماع السفير الالماني[١١].

بعد اجراء المباحثات بين الجانبين غادر وفد المانيا الديمقراطية بعد الزيارة الرسمية البلاد، والتي دامت لخمسة ايام، واشاد شتيكر في تصريح له لوكالة الانباء العراقية بما حققه البلاد من منجزات في كافة المجالات، واشار الى ان مباحثاته في بغداد اسهمت في تعزيز علاقات التعاون بين البلدين الصديقين، بما فيها متابعة المشاريع المزمع اقامتها وانشائها من قبل الجانب الالماني الديمقراطي في العراق و انجازها في الموعد المحدد، وعدت هذه المباحثات تمهيدا لاجتماعات لجنة التعاون المشتركة بين البلدين وكان في توديعه في المطار عدنان ايوب صبري وزير النقل وسهيل محمد صالح وكيل الوزارة وسفير جمهورية المانيا الديمقراطية[١٢]. فضلا عن وصول وفد تعاوني في السادس من تشرين الاول ١٩٧٦ الى العراق، اذ وصل الى بغداد وفد من الاتحاد التعاوني بجمهورية المانيا الديمقراطية في زيارة للعراق استمرت لمدة خمسة ايام ووقع رئيس الوفد متمثلا برئيس الاتحاد التعاوني الاستهلاكي خلالها على اتفاقية التعاون بين البلدين في مجالات التدريب والاعلام التعاوني، ويطلع الوفد ايضا على واقع الحركة التعاونية في مجالاتها الاستهلاكية والاسكانية والانتاجية[١٣].

على هذا الاساس عقدت الدورة الثانية للجنة الفرعية للصناعات والانشاء التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي بين جمهورية المانيا الديمقراطية والجمهورية العراقية اجتماعاتها في برلين للمدة ما بين الحادي والعشرين من مايس ولغاية الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٧م[١٤]، ومثل الجانب الالماني الديمقراطي مانغريد شوبرتMangrid Schubert وكيل وزارة العدد وتصليح المكائن، بينما رأس الجانب العراقي سعدون القصاب مدير عام التخطيط والمتابعة في وزارة الصناعة والمعادن[١٥]، وقد استعرض الجانبين الاعمال التي تم انجازها منذ الدورة الاولى التي عقدت في نيسان عام ١٩٧٥م، وتطبيق الاجراءات المتفق عليها، وكان الاتفاق مبني على عدد من الاسس[١٦]:

١-تم تحقيق في الدورة الاولى تقدم في بعض الحقول المهمة في مجال التعاون الاقتصادي.

٢-تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتقارب التعاون بين المؤسسات الاقتصادية لكلا البلدين، فضلا عن تطبيق الاجراءات المتخذة في المحضر المشترك للدورة الاولى استنادا الى الاوليات في السياسة الاقتصادية لكلا البلدين. وبعد المناقشة تم الاتفاق على حذف المشاريع التي لم تحظى بأهيمة كلا الجانبين، وقد اخذ بنظر الاعتبار المشاريع الت لازال الاهتمام بها قائمة، ومن اهم المشاريع[١٧]:

١-مشروع الاوكسجين.

٢- خمسة مشاريع للكتل الكونكريتية.

٣- مركز تدريب لسواق الشاحنات وصيانتها، ومركز التدريب للعاملين في تشغيل وصيانة المعدات الانشائية.

٤-مشروعات شمعات القدح وتتضمن توقيع عقد بين كلا الجانبين الالماني والعراقي.

٥-مشروع الحديد والصلب، اذ دعى الجانبين الالماني الديمقراطي للمشاركة في هذا المشروع، وقد اشار الجانب العراقي بأن المانيا الديمقراطية في الوقت الحاضر ليس في وضع يمكنها من تقديم عرض كامل للمشروع، ولكنها على استعداد لتقديم عرض لمعمل الدرفلة فقط على ان يتم طرح المشروع الجديد لاحقاً.

٦-مشروع الكهربة: اتفق الجانب العراقي والالماني الديمقراطي على تعميق التعاون في نقل الكهربة، وقد اعرب الجانب الالماني عن استعداده لتطوير التعاون على اساس الترتيبات التي تتخذ بين الوزارات المعنية، وقد اعلن الجانب العراقي عن استعداده لإعلام الجانب الالماني الديمقراطي بالمشاريع الخاصة في هذا المجال لمساعدة الجانب الالماني الديمقراطي بالاشتراك على اساس التنافس.

٧-ورش التصليح والادامة وانتاج الادوات الاحتياطية للسيارات – الشاحنات – المعدات الزراعية – المعدات الصناعية[١٨].

٨-معمل اللعب. اذ اعرب الجانبان عن اهتمامهما في تنفيذ هذا المشروع. وانهم سوف يواصلون تعاونهم في مجال الدراسات وتبادل الخبرات، مع الاخذ بنظر الاعتبار النتائج الايجابية التي تم التوصل اليها، ولأجل مراقبة انجاز الاتفاقيات والترتيبات المتفق عليها بين حكومتي البلدين، اذ اتفق الطرفان على تهيئة المتطلبات لصيغ التعاون البعيد المدى، وذلك من خلال استمرار الفعاليات البنائية للجنة الفرعية للصناعة والانشاء والحقول الاخرى التي تتوفر فيها امكانيات توسيع وتعميق التعاون فيما بينهما[١٩].

نتيجة لتطور العلاقات بين جمهورية العراق وجمهورية المانيا الديمقراطية، وزيادة اواصر التعاون في جميع المجالات فقد غادر وفد من وزارة الصناعة الى المانيا الديمقراطية برئاسة صبحي ياسين[٢٠] وكيل وزارة الصناعة والمعادن يرافقه غسان مرهون رئيس المؤسسة العامة لصناعات الغزل والنسيج في التاسع من آذار ١٩٧٧م، واستغرقت الزيارة مدة اسبوعين، تباحث فيها الطرفان سبل التعاون، فضلا عن ان الوفد العراقي قام بزيارة معرض لايبزك الربيعي، كذلك قام العراق بإرسال دورات تدريبية في مجال الحفر الجيولوجي الى المانيا الديمقراطية، اذ ارسلت وزارة

الصناعة والمعادن بموجب كتابها المرقم (٨٥٨٧) بتاريخ الخامس عشر من آذار ١٩٧٧م اسماء اللذين تود ايفادهم الى المانيا الديمقراطية لغرض اكمال الدورات التدريبية بالحفر الجيولوجي وهم: زهير سعيد داود، عبدالواحد حايف علي، حسن سلمان صادق، سالم رشيد خلف، حسين عبد محمد[٢١].

ازداد التعاون الاقتصادي بين الجانبين ليس في مجال الصناعة والمعدات والمعادن فحسب، بل توسعت الى اكثر من هذا الحد، اذ زودت المانيا الديمقراطية العراق بقرض مالي في السابع من آذار ١٩٧٧م ، وذلك لشراء الاجهزة والمعدات الطبية البالغة ثمان وثلاثون الف وستمائة وستون دينار بفوائد بلغت ستة آلاف دينار[٢٢].

غادر الوفد العراقي في السادس عشر من آذار عام ١٩٧٧م، الذي زار المانيا الديمقراطية برئاسة صبحي ياسين وكيل وزير الصناعة والمعادن يرافقه غسان مرهون رئيس المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج، اذ استمرت تلك الزيارة اسبوع كامل، ناقش خلالها الجانبين سبل التعاون بين الطرفية وامكانية عقد الاتفاقيات والبروتوكولات التي تعزز من ذلك التعاون بين الجانبين[٢٣].

استمرت العلاقات قائمة بين الجانبين العراقي والالماني الديمقراطي، اذ حصلت الجهات العراقية بتاريخ الثاني من تشرين الثاني ١٩٧٧م، على ايفاد عدد من منتسبي شركة النفط الوطنية العراقية الى المانيا الديمقراطية للاشتراك بالدورة الخاصة بالحفر الجيولوجي ولمدة سنتين، والتي اجلت لمتطلبات العمل، وكان من بين المرشدين لتلك الدورة عوف عبدالرحمن ياسين معاون ملاحظ فني في شركة النفط الوطنية العراقية، فضلا الى طلب وزارة التخطيط ترشيح احد الفنيين من شركة النفط الوطنية العراقية للاشتراك في دورة تدريب العاملين في مجال التدريب المهني[٢٤]، والتي تقيمها مؤسسة ليمكس الالمانية[٢٥]، اذ بيّن الجانب الالماني الديمقراطي استعداده لاستقبال خمسة مرشحين عراقيين للمشاركة في الدورة المذكورة، ويتحمل الجانب الالماني الديمقراطي تكاليف التدريب والسكن والتأمين الصحي، فضلا عن مصروف الجيب للمتدربين. وتتحمل دائرته مبلغ اربعمائة دينار شهريا منه اضافة الى تكاليف السفر ذهابا وايابا، مع رسوم السفر وربطه بكفالة كفيل[٢٦].

عقدت مباحثات في بغداد خلال المدة من الثلاثين من تشرين الثاني ولغاية الثالث من كانون الأول ١٩٧٧م، للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي و الفني للجمهورية العراقية وجمهورية المانيا الديمقراطية برئاسة وزير التجارة ورئيس الجانب العراقي في اللجنة حسن علي، وغونتر كلايبر العضو المرشح للمكتب السياسي للحزب الاشتراكي الالماني الديمقراطي الموحد ونائب رئيس مجلس الوزراء، اذ استقبل غونتر كلايبر Gunter Kleiber [٢٧] ناجح محمد خليل

وزير الصناعة والمعادن، اذ بحث الجانبان سبل تطوير العلاقات، اذ اعلن الجانب الالماني الديمقراطي عن زغبته في تجهيز الجمهورية العراقية بعدد من المعامل منها[٢٨]: مخازن مبردة ومكائن عمل الثلج ومعدات مختبرية ومعامل ديزل، كهربائية لتزويد المشاريع الكهربائية بالطاقة، ووعد الجانب العراقي بإشعار الجهات المختصة في الجمهورية العراقية برغبته في التعاون بين الجانبين، وسيرسل الى الجانب الالماني الديمقراطي الطلبات مع البحث في الوقت المناسب[٢٩]، كما اتفق الجانبان العراقي والالماني الديمقراطي بأن هناك امكانيات واسعة لزيادة وتعميق التعاون الصناعي في العديد من المجالات منها: اقامة مشروع لإنتاج العدد اليدوية وبين الجانب الالماني الديمقراطي استعداده للتعاون في تنفيذ مشروع العدد اليدوية في الجمهورية العراقية، وسيتم التباحث بين خبراء الجانبين لغرض الوصول الى طريقة تنفيذ هذا التعاون، فضلا عن مشروع الحديد في البصرة، ومشاريع الغزل والنسيج وكذلك انشاء ورشات صيانة وتصليح المكائن والمعدات لحقول الصناعة والزراعة والنقل، ومراكز تدريب العمال المهرة خصوصا منهم في الصناعات المعدنية، وكذلك ابدت جمهورية المانيا الديمقراطية استعدادها في المساهمة في وزارة الاشغال والاسكان لتنفيذ مشاريعها[٣٠].

عبّر الجانبان العراقي والالماني الديمقراطي عن ارتياحهما للتطور الايجابي لعلاقات الصداقة القائمة بين البلدين، وقد ثمن الجانبان التعاون الاقتصادي وتشكيل اللجان القائمة بين البلدين، وابدى الجانبان بالإجماع بأن الامكانيات المتوفرة للبلدين تؤمن شروط افضل لنمو ثابت في العلاقات الاقتصادية على اعلى المستويات، وعبّر الجانبان بأن الترتيبات التي تم التوصل اليها في مختلف المجالات خلال الدورة السابعة للجنة المشتركة وتمثيل صيغة جديدة في علاقتهما الثنائية[٣١].

نتيجة لما تقدم فقد ابدى الجانب الالماني الديمقراطي استعداده لتقديم الدعم للجمهورية العراقية في تدريب العمال في مجال الصناعة المعدنية، وسيقوم الجانب العراقي بنقل طلبه الى الجانب الالماني الديمقراطي لإجراء الاختبار، وعلى هذا الاساس ستعقد المؤسسات المختصة لكلا البلدين اجتماعا للتوصل الى اتفاق نهائي، كما اعلَمَ الجانب الالماني الديمقراطي الجانب العراقي رغبته في المشاركة في مشروع ورش تصليح للشاحنات والجرارات، وتقديم عرض على اساس المشروع الجاهز، واحيط الجانب العراقي علما بذلك، وطلب الجانب الالماني الديمقراطي تقديم العرض وفقا لوثائق المناقصة المعلنة من قبل المؤسسات العراقية المختصة، وعلى اساس تنافسي، اذ رحب الجانب العراقي بحضور وفد فني من جمهورية المانيا الديمقراطية لمناقشة هذا الموضوع تفصيليا قبل تقديم العرض[٣٢].

استمر التعاون بين الجانبين العراقي والالماني الديمقراطي، اذ بدأت اللجان الفرعية الاربع المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي بين العراق والمانيا الديمقراطية اجتماعاتها، وناقشت لجنة الصناعة والانشاء بحث شؤون التعاون في مجال الصناعة والانشاء وتنظيم النقل في الطرق الخارجية، كما تناول البحث في اللجنة عدة قطاعات منها: قطاع الزراعة والتجارة والنقل[٣٣]، فضلا عن اجتماعات الدورة الثالثة للجنة العراقية الالمانية الديمقراطية الدائمة للتعاون الاقتصادي وترأس الجانب العراقي حسن علي وزير التجارة، وضم ايضا مهدي محسن مدير عام العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية، وممثلين عن وزارات التخطيط والصناعة والمعادن والزراعة والاصلاح الزراعي والتجارة والري والنقل والاسكان والتعمير، فيما ترأس الجانب الالماني الديمقراطي غونتر كلايبر نائب رئيس الوزراء، وضم في عضويته ممثلين عن مؤسسات صناعية وزراعية وانشائية، وفي بداية الاجتماع رحب وزير التجارة بكلايبر والوفد المرافق له، واكد على ضرورة نجاح اجتماعات اللجنة وتحقيق اهدافها في تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، فيما اكد كلايبر على ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين[٣٤].

فضلا عما تقدم فقد اجتمع ناجح محمود خليل وزير الصناعة والمعادن في السادس من شباط ١٩٧٨ بديوان الوزارة مع غونتر كلايبر Gunter Kleiber نائب رئيس وزراء جمهورية المانيا الديمقراطية والوفد المرافق له، وتم خلال الاجتماع بحث سبل تعميق وتعزيز اساليب التعاون المشترك بين العراق والمانيا الديمقراطية في المجال الصناعي، بحضور زهير البيرقدار سفير العراق في برلين، والسفير جمهورية المانيا الديمقراطية في بغداد، وشارك الوزيران كلمات الترحيب التي تناولت العلاقات القائمة بين البلدين بالتقييم الايجابي، واكد الجانبان اهمية اللقاءات الثنائية بين المسؤولين لتعزيز هذه العلاقات وتوسيع مجالات التعاون المشترك وتقريب وجهات النظر[٣٥] وبعد اللقاءات والزيارات التي قام بها الوفد الالماني الديمقراطي، غادر الوفد بغداد في الحادي عشر من شباط ١٩٧٨ بعد زيارة دامت اسبوع، وصرح كلايبر لوكالة الانباء العراقية ان نتائج اجتماعات اللجنة العراقية الالمانية المشتركة حول التعاون الاقتصادي كانت ممتازة جدا، واكدت ان تعاوننا الثابت في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتم الاتفاق على توسيع هذا التعاون في مجالات الصناعة، وكان في توديع الوفد الضيف في المطار حسن علي وزير التجارة وسفير المانيا الديمقراطية ببغداد وتقرر عقد الدورة الرابعة للجنة الدائمة العراقية الالمانية الديمقراطية للتعاون الاقتصادي في برلين، في الربع الاول من العام القادم[٣٦]. وادراكا من الحكومتين لأهمية التعاون الاقتصادي ما بين دولتيهما ولغرض تشجيع مساهمة الشركات والمؤسسات الالمانية الديمقراطية في تنفيذ مشاريع التنمية في العراق على اسس تنافسية، اتفق الجانبان على عقد

بروتوكول مالي ما بين الحكومة العراقية وحكومة المانيا الديمقراطية في بداية شهر نيسان ١٩٧٨م، اذ نصت على عدد من المواد، فقد نصت المادة الاولى على انه لغرض انجاز المشاريع التنموية وتجهيز المعدات الرأسمالية والخدمات التي تتطلبها هذه المشاريع، فإن حكومة المانيا الديمقراطية تتعهد بأن تقدم ضمانة لأئتمانات التصدير من خلال (هرمس) لتسهيل توفير التمويل اللازم لعقود التصدير اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية في العراق المحالة على الشركات الالمانية وبما يعادل (٥٠٠) مليون دولار امريكي يدوّر بعد استنفاذه، اما المادة الثانية فقد نصت على ان تقوم المانيا الديمقراطية بتسهيل السهام في تمويل المشاريع التي يتطلب تنفيذها تعاون شركات دولية عدة، وذلك من خلال دعم ومشاركة الشركات الالمانية لتنفيذ مثل هذه المشاريع، وانها توافق على مناقشة الترتيبات المالية مع المؤسسات العراقية ذات العلاقة لكل مشروع على حدة[٣٧].

نتيجة لتطور العلاقات وتبادل الزيارات بين الجانبين العراقي والالماني الديمقراطي، فقد حضر طه محيي الدين معروف نائب رئيس الجمهورية والوفد المرافق له في الثامن من كانون الاول ١٩٧٨م حفل العشاء التكريمي الذي اقامه هورست زندرمان Horst Zundermann نائب رئيس مجلس الدولة لجمهورية المانيا الديمقراطية، والقى معروف كلمة عبّر فيها عن شكره والوفد المرافق له على الحفاوة والتكريم التي حضيَ بها اثناء زيارته لجمهورية المانيا الديمقراطية، واكد على ان العلاقات متينة بين البلدين، والتقى طه محيي الدين برئيس مجلس الوزراء الالماني، وتبادلا الآراء حول افضل السبل والاساليب، لمواصلة تعميق التعاون الثنائي القائم بين بلديهما، واطّلعا على التطورات الحاصلة في كلا البلدين[٣٨].

في السابع عشر من كانون الاول وصل الى بغداد وكيل وزارة المكائن الثقيلة بجمهورية المانيا الديمقراطية مانغريد شوبرت رئيس لجنة الصناعة والانشاءات المتفرقة في اللجنة العراقية الالمانية الديمقراطية المشتركة، وسيجري مانغريد شوبرت خلال زيارته للعراق التي تستمر لأربعة ايام، اتصالات مع عدد من المسؤولين في القطاع الصناعي والانشائي للتحضير وتحديد الموضوعات التي ستبحث في الاجتماع المقبل للجنة الفرعية المزمع عقدها في برلين[٣٩].

اما بالنسبة لأهم الشركات الالمانية الديمقراطية العاملة في البلاد فكان عددها كبير جدا، والتي ساهمت في رفع اقتصاد البلاد ولعل من ابرز تلك الشركات هي:

١-شركة ثنولوجي تراسفير Ethnology Transfer: وقد احيلت اليها مقاولة مقالع الرخام، ومعدات تقطيع عدد (٣) بكلفة سبة عشر الف دينار، وتم التعاقد معها على اساس ان يتم

الانجاز التعاقدي بفترة ستة اشهر، وبالفعل فقد تم انجاز ٩٠% من المشروع خلال المدة المحددة.

٢-شركة ايباك AIPAC: وقد احيلت اليها مقاولة انشاء محطتين للجص بكلفة (٥٠٠) الف دينار، وتم التعاقد معها على ان ينجز المعمل بتاريخ الاول من كانون الثاني ١٩٨٠م.

٣-شركة دنتورج هولفلور Dentorge Holoferre : احيلت الى هذه الشركة مقاولة الاعمال الاستشارية للأعمال التحويلية للشركة العامة لسكر ميسان بكلفة (١٣٣) الف دينار، وتم التعاقد معها على ان يتم الانجاز في نهاية عام ١٩٧٩م، وقد بلغت نسبة الانجاز لغاية الثلاثين من ايلول ١٩٧٩م حوالي ٩٠% من المشروع.

٤-شركة هاوتيHauti : وقد احيلت اليها مقاولة اقامة خط لتصنيع السكائر والتعبئة بالأكياس بكلفة (٢٦٥) الف دينار، وتم التعاقد معها بتاريخ الحادي عشر من ايلول ١٩٧٩م.

٥-شركة بويفولد Buifold: احيلت لهذه الشركة مقاولة اقامة وحدة ماء الشرب لمشروع الغزل والنسيج الصوفي في الناصرية بكلفة (٥٣) الف دينا، وتعاقدت الوزارة مع الشركة على ان يتم انجاز المشروع خلال مدة ٤٢٧ يوما، وقد تم انجاز المشروع بنسبة ١٠٠% خلال المدة المحددة.

٦-شركة سورج Surg: احيلت اليها مقاولة توسيع الفرن الرابع بطاقة ٣٥ طن يوميا لمعمل زجاج الرمادي بكلفة (٢٠٥) الف دينار، وبلغت نسبة التجهيز نسبة ٩٥% ونسبة النصب ١٠% لغاية الثلاثين من ايلول ١٩٧٩م، وان اساب تلكؤ الشركة تعود الى فقدان المعدات الرئيسية لماكنة الهاتفورد[٤٠].

خلال مدة التعاقد مع الشركات الالمانية استقبل طاهر توفيق وزير الصناعة والمعادن في ايلول ١٩٧٩ رئيس الغرفة الاقتصادية في المانيا الديمقراطية والوفد المرافق له وتم خلال المقابلة التي جرت بديوان الوزارة استعراض مجالات التعاون الصناعي والاقتصادي بين البلدين وامكانيات تطورها، واكد طاهر توفيق اهمية تعميق التعاون المشترك بين البلدين مشيرا الى رغبة العراق في تعميق علاقاته مع الدول الصديقة، واشار طاهر توفيق ان وفدا يضم عدد من ممثلين المؤسسات الصناعية في العراق سيزور ألمانيا الديمقراطية لاحقا للاطلاع على عدد من المؤسسات الصناعية فيها والاستفادة من خبراتها[٤١].

٧-شركة لوركي Lorky: احيلت اليها مقاولة تجهيز ونصب مكائن المرحلة الاولى لمشروع تجهيز افران معامل الاسمنت بكلفة خمسة ملايين و مائة وخمسون الف على ان يتم الانجاز في السادس والعشرين من تموز ١٩٨١م، والمرحلة الثانية من المشروع بكلفة ثلاث ملايين و مائتان

الف دينار، وتم التعاقد معها على ان يتم انجاز المشروع في الخامس عشر من ايلول ١٩٨١م، بالفعل تم انجاز بنسبة ١٠٠%.

٨-شركة لوس راتيستال Los Ratistal: وهي شركة امريكية المانية مشتركة، وقد احيلت اليها مقاولة خور الزبير لمشروع البتروكيمياوية بتكلفة٣٥،٠٥٠ مليون دينار، وقد تم التعاقد على ان يتم انجاز المشروع في تاريخ الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٨٠م، وقد بلغت نسبة التجهيز ١٠٠% ونصب الاجهزة بنسبة ٩٥% لغاية الثلاثين من ايلول ١٩٧٩م [٤٢]. وفيما يلي جدول باحتياجات الوزارات الى الدورات التدريبية في المانيا الاتحادية لعام ١٩٧٩م:

❖وزارة الصناعة والمعادن:

جدول رقم (٢) يوضح احتياج وزارة الصناعة والمعادن الى الدورات التدريبية لعام ١٩٧٩والذي يوضح من خلاله الاختصاص ومستوى التدريب والدوائر المستفيدة من هذه الدورات[٤٣]:

ت	الموضوع/الاختصاص	العدد	المدة/ شهر	مستوى التدريب والملاحظات	الدائرة المستفيدة
١	معالجة المياه الصناعية	١	١٢	ملاحظ	مؤسسة التصميم والانشاء الصناعي
٢	الصناعات الغذائية	١	٦	ملاحظ	مؤسسة التصميم والانشاء الصناعي
٣	صناعة البيرة	١	٦-١٢	مهندس كيميائي	مؤسسة الصناعات الغذائية
٤	دباغة الجلود	١	٦	كيميائي	مؤسسة الصناعات الكيميائية
٥	مزج التبوغ وتحضيرها ومعاملتها والسيطرة على النوعية	١	٦-١٢	ملاحظ	مؤسسة الصناعات الكيميائية
٦	تجهيز الاقمشة الصوفية	٢	٣	مهندس كيميائي	مؤسسة الغزل والنسيج
٧	الرقابة النوعية في الصناعات البلاستيكية	١	١٢	خريج كلية	مؤسسة التنمية الصناعية
٨	فحص وتحليل الاصباغ	١	٤-٦	ملاحظ	مؤسسة الغزل والنسيج
٩	الفصال، الخياطة والتصاميم	٢	٣	مهندس كيميائي	مؤسسة الغزل والنسيج

يتضح مما تقدم ان معظم الذين تم ايفادهم الى المانيا الديمقراطية بهدف حصولهم على الدورات التدريبية هم من حملة شهادة البكالوريوس، اذ بلغ عددهم ٧ من الموفدين من اصل ١١ موفدا

لخوض الدورات التدريبية مما يدل على حاجة وزارة الصناعة بسبب حالة التطور الصناعي الذي شهده العراق آنذاك.

فضلا عما سبق ذكره فقد التقى وزير التجارة بوكيل وزير الصناعات الثقيلة الالماني الديمقراطي، اذ التقى حسن علي في العشرين من تشرين الأول ١٩٧٩م بوكيل الصناعات الثقيلة مانغريد شوبرت وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ونتائج اجتماعات اللجنة الفرعية للصناعات الانشائية المنبثقة عن اللجنة العراقية الالمانية المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين[٤٤].

❖وزارة النفط:

جدول رقم (٣) يوضح احتياج وزارة النفط الى الدورات التدريبية والذي يوضح من خلاله الاختصاص ومستوى التدريب والدوائر المستفيدة من هذه الدورات[٤٥]:

ت	الموضوع/الاختصاص	العدد	المدة/ شهر	مستوى التدريب والملاحظات	الدائرة المستفيدة
١	السلامة ومكافحة الحريق في المؤسسات النفطية	٢	٣-٦	خريج كلية او معهد	مصلحة توزيع المنتجات النفطية
٢	انشاء الخزانات النفطية	١	١-٢	خريج كلية او معهد	مصلحة توزيع المنتجات النفطية
٣	تعبئة وتوزيع اسطوانات الغاز السائل	١	٢-٦	خريج كلية او معهد	مصلحة توزيع المنتجات النفطية
٤	تجهيز الوقود الى البواخر	١	١-٢	خريج كلية او معهد	مصلحة توزيع المنتجات النفطية
٥	صيانة السيارات الثقيلة	٢	٤	خريج كلية او معهد	مصلحة توزيع المنتجات النفطية
٦	وقاية الانابيب من التآكل	١	١-٢	خريج كلية او معهد	مصلحة توزيع المنتجات النفطية
٧	تنظيم حركة المواد داخل المخازن	٥	٣	خريج كلية او معهد	مصلحة توزيع المنتجات النفطية
٨	توزيع الغاز بالأنابيب الى المناطق	٥	٣	خريج كلية او معهد	مصلحة توزيع المنتجات النفطية

ان تنوع اختصاصات الموفدين بين الصيانة والسلامة المدنية والوقاية وتنظيم حركة المواد وتوزيع الغاز بالأنابيب، وبلغ عدد الموفدين ١٨ موفدا، معظمهم ذوو اختصاص تنظيم المواد وتوزيع الغاز بالأنابيب.

نتيجة لتطور العلاقات بين الجانبين العراقي والالماني الديمقراطي، فقد بدأت في المنشأة العامة للصناعات الكهربائية في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٧٩م اجتماعات اللجنة الفرعية للصناعات الانشائية بين العراق والمانيا الديمقراطية، وترأس الجانب العراقي عبدالتواب ملا حويش رئيس المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، فيما ترأس الجانب الالماني مانغريد شوبرت سكرتير الدولة لوزارة تصنيع المكائن والآلات، وبحث الجانبان في خطة التعاون الصناعي بين البلدين في مجال المكائن والانشاءات، ومتابعة تنفيذ محضر الجلسة الرابعة للجنة الفرعية الالماني الديمقراطية الدائمة، وانبثقت عن الاجتماعات التي استمرت لثلاثة ايام ثمان لجان هي: الانشاءات – السكان – المعامل – الصناعة – لمعدات – التجهيزات– السكك ولجنة الصيانة[٤٦]. كما جرى التوقيع على محضر اجتماعات الدورة الثانية للجنة الفرعية للصناعات الانشائية بين العراق والمانيا الديمقراطية في المركز القومي للحاسبات الالكترونية، ووقع المحضر عن العراق عبدالتواب ملا حويش[٤٧]، وعن الجانب الالماني مانغريد شوبرت[٤٨]. فضلا عن التقاء محمد عايش وزير الصناعة والمعادن بتاريخ الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٧٩م بمانغريد شوبرت وكيل وزارة المكائن الثقيلة في جمهورية المانيا الديمقراطية رئيس لجنة الصناعات والانشاءات المتفرعة عن اللجنة العراقية الالمانية الديمقراطية المشتركة، وقد دعا محمد عايش خلال اللقاء الى وضع خطوط واضحة وبرمجة لمجالات التعاون والتنسيق في مختلف الميادين بما يضمن النجاح الاكيد لهذا التعاون، واستعرض شوبرت آفاق التعاون بين البلدين في المجال الصناعي والاقتصادي وامكانيات المانيا الديمقراطية في المساهمة بتنفيذ عدد من المشاريع الصناعية في البلاد[٤٩].

استمرت العلاقات بين الجانبين العراقي والالماني الديمقراطي على رأس وفد في زيارة للعراق استغرقت عدة ايام، واشار رايم ان الهدف من الزيارة بحث آفاق التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية ومتابعة ما تم تحقيقه من برنامج مخطط للتنمية في العام السابق، والتحضير للاجتماع المقبل للجنة العراقية الالمانية الديمقراطية المشتركة للتعاون الاقتصادي، واكد ان البلدين يعملان وفق برنامج مخطط التنمية للتعاون بينهما[٥٠].

نستنتج مما سبق ان التعاون الصناعي بين العراق وجمهورية ألمانيا الديمقراطية شهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ في إطار التعاون بين الدول الاشتراكية والدول النامية،

وخاصة في ضوء السياسة الاقتصادية العراقية آنذاك والتي ركزت على التنوع الصناعي والتكنولوجي. وتتلخص علاقات التعاون الصناعي بين البلدين في المدة ١٩٧٦-١٩٨٠:

١-وتم توقيع عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة والبنية التحتية بين البلدين. وركزت الاتفاقيات على تبادل السلع والخدمات وتوفير المعرفة التقنية الألمانية للعراق.

٢-وفي المشاريع الصناعية المشتركة: فقد شاركت الشركات الألمانية الديمقراطية في بناء وتطوير المصانع في العراق، ولا سيما في قطاع البناء والهندسة. ومن خلال السعي لتحديث البنية التحتية الصناعية، تم تصدير المعدات والآلات الألمانية الشرقية إلى العراق.

٣-اما في مجال التعاون الفني والتدريب فقد قدمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية المساعدة الفنية للعراق من خلال إرسال الخبراء والمهندسين وتدريب الكوادر العراقية في مؤسساتها التعليمية والفنية. وساعدت هذه البرامج على تعزيز القدرات الفنية والإدارية للعراق.

ويأتي هذا التعاون في إطار سعي العراق إلى بناء علاقات اقتصادية متنوعة وبالتالي التخلص من الاعتماد على الغرب. كما حاولت جمهورية ألمانيا الديمقراطية توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط من خلال العراق.

الخاتمة:

لعبت العلاقات الاقتصادية بين العراق وجمهورية ألمانيا الديمقراطية دوراً محورياً ومهماً في دعم وتنمية القطاع الصناعي العراقي. وساهمت هذه العلاقات في النمو الاقتصادي في العراق، وخاصة في القطاع الصناعي الذي يعتبر ركيزة أساسية للاقتصاد برمته. وتجسدت هذه العلاقة القوية من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية التي أرست أسس التعاون بين البلدين. كما ساهمت الزيارات المتكررة للسياسيين العراقيين ونظرائهما من جمهورية ألمانيا الديمقراطية بشكل كبير في تعزيز التعاون وتوسيع الشراكة الاقتصادية بين الطرفين.

ولعل من أبرز نتائج هذا التعاون هو الدخول القوي للشركات الألمانية إلى السوق العراقية، حيث استثمرت في عدة قطاعات صناعية مهمة. ولعبت هذه الاستثمارات دوراً حاسماً في تطوير البنية التحتية الصناعية في العراق، سواء من خلال إدخال التقنيات الحديثة أو من خلال تدريب العمالة العراقية على أساليب التصنيع المتقدمة، مما كان له أثر إيجابي في تحسين إنتاجية وجودة المنتجات المحلية. كما اسهم هذا التعاون في خلق بيئة صناعية أكثر تقدماً واستقراراً، مما ساهم بدوره في تطوير قطاعات اقتصادية أخرى مرتبطة بالصناعة مثل الزراعة والنقل والخدمات اللوجستية. ومن هنا يمكن القول إن الشراكة الاقتصادية مع جمهورية ألمانيا

الديمقراطية ساهمت بشكل كبير في التقدم الصناعي للعراق خلال هذه الفترة، وأنها مثلت بفضل النتائج الإيجابية الملموسة التي حققتها على أرض الواقع تجربة اقتصادية تستحق الدراسة والتحليل.

هوامش البحث

(١) الثورة (صحيفة)، العراق، بغداد، العدد/ ١٢٥٤، بتاريخ ٨ نيسان ١٩٧٤.

(٢) سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٧٠.

(٣) د.ك.و، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، قسم التعاون الاقتصادي، مسودة تعاون اقتصادي، المرقم/ ٤٤٤٢، بتاريخ ١٥ شباط ١٩٧٥.

(٤) د.ك.و، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، هيئة التخطيط الاقتصادي، عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني، المرقم/ ١٤٥٩، بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٨٥.

(٥) د.ك.و، وزارة المالية، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٤، مديرية المحاسبة العامة، استيراد اجهزة متبر ومعدات زراعية وصناعية ومواد تعليمية، المرقم/ ٤٧٨٩٢، بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٧٦.

(٦) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، وزارة المالية ، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٤، مديرية المحاسبة العامة، استيراد اجهزة متبر ومعدات زراعية وصناعية ومواد تعليمية، المرقم/٤٧٨٩٢، بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٧٦.

(٧) هورست زندرمان: ولد في برلين عام ١٩١٤ التحق عام ١٩٢٨ بعصبه شباب شيوعي المانيا وعام ١٩٣١ بالحزب الشيوعي الالماني وعند تأسيس جي دي ار اصبح عضوا في الجمعية المركزية الاتحاد الاحزاب الاشتراكية وتدرج في المناصب الى ان اصبح رئيس لمجلس الوزراء واصبح بعدها رئيس الدولة توفي عام ١٩٩٩. ويكيبيديا .ccpy/sa4.0

(٨) سعدون غيدان: (١٩٣٠- ١٩٥٨)، وهو سياسي وعسكري عراقي شغل العديد من المناصب الوزارية المختلفة في الحكومة العراقية منها وزير الداخلية ووزير المواصلات ووزير الخارجية وكالة: حسن لطيف كاظم، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص٦١٥.

(٩) الثورة(صحيفة)، العدد/٢٣٨٥، ١٨ ايار ١٩٧٦.

(١٠) الثورة(صحيفة)، العدد/٢٣٨٩، ٢٠ ايار ١٩٧٦

(١١) الثورة(صحيفة)، العدد/٢٣٩٥، ٢٦ ايار ١٩٧٦

(١٢) الثورة(صحيفة)، العدد/٢٤٠٠، بتاريخ ١ حزيران ١٩٧٦.

(١٣) الثورة(صحيفة)، العدد/٢٥٠٧، ٦ تشرين الاول ١٩٧٦.

(١٤) د.ك.و، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، الدائرة الاقتصادية، الاستثمارات وتقييم المشاريع، المرقم/٨٩٨٢، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٧م.

(١٥) الثورة(صحيفة)، العدد/٢٥٩٠، بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٧٧.

(١٦) د.ك.و، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، الدائرة الاقتصادية، الاستثمارات وتقييم المشاريع، المرقم/٨٩٨٢، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٧م.

(١٧) د.ك.و، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، الدائرة الاقتصادية، الاستثمارات وتقييم المشاريع، المرقم/ ٨٩٨٢، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٧م.

(١٨) د.ك.و، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، الدائرة الاقتصادية، الاستثمارات وتقييم المشاريع، المرقم/ ٨٩٨٢، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٧م.

(١٩) د.ك.و، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، الدائرة الاقتصادية، الاستثمارات وتقييم المشاريع، المرقم/٨٩٨٢، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٧م.

(٢٠) صبحي ياسين: سياسي عراقي ولد في بغداد عام ١٩٣١، حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بغداد ثم حصل على شهادة الماجستير مع مرتبة الشرف في الكيمياء من الولايات المتحدة الامريكية، شغل العديد من المناصب، اذ شغل منصب وكيل وزير الصناعة من ١٩٧٧ – ١٩٨٢، ثم وزير الصناعة والمعادن خلفا لطاهر العاني ١٩٨٢، وفي العام ١٩٨٧ استبدل اسم الوزارة الى وزارة الصناعات الثقيلة، توفي عام ٢٠١٣م.

(٢١) د.ك.و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة/ ٥٢١٣٠٠/١٠٨، مديرية القوى العاملة والتدريب المهني، دورة تدريبية، المرقم/٩٢٠٢، بتاريخ ١٥ آذار ١٩٧٧.

(٢٢) د.ك.و، وزارة المالية، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٤، مديرية الحسابات العامة، اقساط وفوائد القرض الالماني الديمقراطي، المرقم/ ٨٩٨٣، ٧ آذار ١٩٧٧.

(٢٣) الثورة(صحيفة)، العدد/ ٢٦٤٥، بتاريخ ١٧ آذار ١٩٧٧.

(٢٤) د.ك.و، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية، قسم الافراد، ايفاد موظف، المرقم/ ٢٠٤٢٤، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٧٧م.

(٢٥) مؤسسة ليمكس الالمانية: احدى كبريات المؤسسات العلمية في العالم، تتلقى الجزء الاكبر من تمويلها من الموارد العامة للاتحاد والولايات الالمانية، وترعى داخل المانيا حوالي ٨٠ مؤسسة للبحث العلمي رفيع المستوى.

(٢٦) د.ك.و، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية، قسم الافراد، ايفاد موظف، المرقم/ ٢٠٤٢٤، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٧٧م.

(٢٧) غونتر كلايبر ولد في برلين عام ١٩٣١ كان عضوا في المكتب السياسي لحزب الوحدة شغل العديد من المناصب منها وزير الآلات ونائب لرئيس مجلس الوزراء من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٨٩ ومثل المانيا الديمقراطيه في الكوميكون: ويكيبيديا .ccpy/sa6.0

(٢٨) د.ك.و، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية، قسم الافراد، ايفاد موظف، المرقم/ ٢٠٤٢٤، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٧٧م.

(٢٩) د.ك.و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٨، المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، محضر مشترك، المرقم/٢٥٣٢، ٣ كانون الاول ١٩٧٧م.

(٣٠) د.ك.و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٨، المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، محضر مشترك، المرقم/٢٥٣٢، ٣ كانون الاول ١٩٧٧م.

(٣١) التآخي(صحيفة)، العدد/١٦٢٠، بتاريخ ٥ كانون الاول ١٩٧٧م.

(٣٢) د.ك.و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٨، المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، محضر مشترك، المرقم/٢٥٣٢، ٣ كانون الاول ١٩٧٧م.

(٣٣) الجمهورية(صحيفة)، العدد/ ٣١٨٥، بتاريخ ٣ شباط ١٩٧٨م، ص٥.

(٣٤) الجمهورية(صحيفة)، العدد ٣١٨٧، بتاريخ ٦ شباط ١٩٧٨، ص٤.

(٣٥) الجمهورية(صحيفة)، العدد ٣١٨٨، بتاريخ ٧ شباط ١٩٧٨، ص٤.

(٣٦) الجمهورية(صحيفة)، العدد ٣١٩٢، بتاريخ ١١ شباط ١٩٧٨، ص٢.

(٣٧) د.ك.و، مجلس الوزراء، لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، بروتوكول مالي، المرقم/ ٣٤٦، نيسان ١٩٧٨.

(٣٨) الجمهورية(صحيفة)، العدد ٣١٦٢، بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٧٨.

(٣٩) الثورة (صحيفة)، العدد/٣١٧٠، بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٧٨، ص٤.

(٤٠) د.ك.و، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، هيئة تخطيط القوى العاملة، علاقات عراقية المانية، المرقم/٢٤٥٩، ١٩٧٩.

(٤١) الجمهورية (صحيفة)، العدد/٢٥١٠، ١٨ ايلول ١٩٧٩.

(٤٢) د.ك.و، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، هيئة تخطيط القوى العاملة، علاقات عراقية المانية، المرقم/٢٤٥٩، ١٩٧٩.

(٤٣) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: د.ك.و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٨، دائرة العلاقات الخارجية، دورات تدريبية، ١٩٧٩.

(٤٤) الثورة (صحيفة)، العدد/٣٥١٢، ٢٠ تشرين الاول ١٩٧٩.

(٤٥) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٨، دائرة العلاقات الخارجية، دورات تدريبية، ١٩٧٩.

(٤٦) الثورة (صحيفة)، العدد/٣٥١٣، ١٩ كانون الاول ١٩٧٩.

(٤٧) عبدالتواب الملا حويش: سياسي عراقي سابق ولد في الفلوجة ١٩٤٢ تدرج في المناصب حيث تقلد مناصب عسكرية عدة منها منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التصنيع العسكري لغاية العام ٢٠٠٣، ويقيم حاليا في المانيا: ويكيبديا، ccpy-sa2.0

(٤٨) الثورة (صحيفة)، العدد/٣٥١٥، ٢١ كانون الاول ١٩٧٩.

(٤٩) الجمهورية (صحيفة)، العدد/٢٠٩٩، ٢٥ كانون الاول ١٩٧٩.

(٥٠) الثورة (صحيفة)، العدد/٣٥٣٨، ٢١ كانون الثاني ١٩٨٠.

مصادر البحث

١-التآخي(صحيفة)، العدد/١٦٢٠، بتاريخ ٥ كانون الاول ١٩٧٧م.

٢-الثورة (صحيفة)، العدد/١٢٥٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٩، ٢٣٩٥،٢٤٠٠،٢٦٤٥، ٢٥٠٧، ٣١٧٠،٢٥٩٠، ٣٥٣٨،

٣-الجمهورية(صحيفة)، العدد/ ٣١٦٢، ٣١٩٢،٣١٨٨،٣١٨٧،٣١٨٥.

٤-دار الكتب والوثائق العراقية ، مجلس الوزراء، لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، بروتوكول مالي، المرقم/ ٣٤٦، نيسان ١٩٧٨.

٥-دار الكتب والوثائق العراقية ، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، الدائرة الاقتصادية، الاستثمارات وتقييم المشاريع، المرقم/٨٩٨٢، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٧م.

٦-دار الكتب والوثائق العراقية ، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية، قسم الافراد، ايفاد موظف ١٩٧٧م.

٧-دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، هيئة التخطيط الاقتصادي، عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني، ١٩٨٥.
٨-دار الكتب والوثائق العراقية ، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية، قسم الافراد، ايفاد موظف، ١٩٧٧م.
٩-دار الكتب والوثائق العراقية و، وزارة المالية، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٤، مديرية المحاسبة العامة، استيراد اجهزة متبر ومعدات زراعية وصناعية ومواد تعليمية، ١٩٧٦.
١٠-دار الكتب والوثائق العراقية، مجلس الوزراء، لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، بروتوكول مالي، ١٩٧٨.
١١-دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، الدائرة الاقتصادية، الاستثمارات وتقييم المشاريع، ١٩٧٧م.
١٢-دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة التخطيط، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/١٥٦ ، هيئة تخطيط القوى العاملة، عقد اتفاقية التعاون الاقتصادي، ١٩٧٧.
١٣-دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة الخارجية، رقم الملفة الاتجاهات ومستقبل العراق من السلع المصنعة ونصف المصنعة، ١٩٥٨.
١٤-دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٨، المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، محضر مشترك، ١٩٧٧م.
١٥-دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة/ ٥٢١٣٠٠/١٠٨، مديرية القوى العاملة والتدريب المهني، دورة تدريبية، ١٩٧٧.
١٦-دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة الصناعة، رقم الملفة ٥٢١٣٠٠/١٢٤، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، جدول الاعمال المقترح للجنة العراقية الالمانية الديمقراطية المشتركة، ١٩٨١.
١٧-دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة المالية، رقم الملفة ٥٢٠٢٠١/٤، مديرية الحسابات العامة، اقساط وفوائد القرض الالماني الديمقراطي، ١٩٧٧.
١٨-سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٧٠.

Research sources

1- Al-Ta'akhi (newspaper), Issue No. 1620, dated December 5, 1977.
2- Al-Thawra (newspaper), Issues No. 1254, 2385, 2389, 2395, 2400, 2645, 2507, 2590, 3170, 3538.
3- Al-Jumhuriya (newspaper), Issues No. 3162, 3185, 3187, 3188, 3192.
4- Iraqi National Library and Archives, Council of Ministers, Foreign Economic Relations Committee, Financial Protocol, No. 346, April 1978.
5- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Planning, File No. 156/520201, Economic Department, Investments and Project Evaluation, No. 8982, dated January 28, 1977.
6- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Oil, Economic Department, Personnel Department, Delegation of an Employee, 1977.
7- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Planning, File No. 156/520201, Economic Planning Commission, Economic and Technical Cooperation Agreement, 1985.

8- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Oil, Economic Department, Personnel Department, Delegation of an Employee, 1977.
9- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Finance, File No. 4/520201, General Accounting Directorate, Import of Laboratory Equipment, Agricultural and Industrial Equipment, and Educational Materials, 1976.
10- Iraqi National Library and Archives, Council of Ministers, Foreign Economic Relations Committee, Financial Protocol, 1978.
11- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Planning, File No. 156/520201, Economic Department, Investments and Project Evaluation, 1977.
12- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Planning, File No. 156/520201, Manpower Planning Commission, Economic Cooperation Agreement, 1977.
13- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Foreign Affairs, File No. Trends and Future of Iraq's Manufactured and Semi-Manufactured Goods, 1958.
14- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Industry and Minerals, File No. 8/520201, General Organization for Engineering Industries, Joint Minutes, 1977.
15- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Industry and Minerals, File No. 108/521300, Directorate of Manpower and Vocational Training, Training Course, 1977.
16- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Industry, File No. 124/521300, Department of Foreign Economic Relations, Proposed Agenda for the Joint Iraqi-German Democratic Committee, 1981
17- Iraqi National Library and Archives, Ministry of Finance, File No. 4/520201, Directorate of General Accounts, Installments and Interest on the German Democratic Loan, 1977.
18- Saeed Abboud Al-Samarrai, Modern Economic Development in Iraq, Al-Qadaa Press, Baghdad, 1977, p. 270.